

المستقبل العربي

U.C. LIBRARY
07 SEP 1988
RECEIVED

١٩٨٨ / ٩

١١٥

● حصّة العرب من مساعدات الأوبك الانمائية / سنان الشيبيني

● التعاون الأفريقي - العربي / سمير أمين

● مستقبل العلاقات العربية - العربية (ملف):

● الصراعات العربية - العربية / أحمد يوسف

● التعددية والتحييد المتبادل / غسان سلامة

● حلقة نقاش: أحمد يوسف أحمد - أسامة حرب

جميل مطر - حسنين توفيق - عبد الخالق عبد الله -
عبد العزيز الدوري - غسان سلامة - محمد حسنين هيكل -
محجوب عمر - محمد الرميحي - محمد عابد الجابري -
مجدي حماد - محفوظ الانصاري - نبيل شعث

● العلاقة بين دولتي اليمن / عبد الملك المخلافي

● الروابط المهنية والتكامل العربي
مصطفى السيد

● كتب
● مؤتمرات
● يوميات
● بيلوغرافيا

AL MUSTAQBAL AL ARABI

(The Arab Future)

No. 114 August 1988

Published Monthly by Centre for Arab Unity Studies

Address: «Al Mustaqbal Al Arabi»

«Sadat Tower» Bldg. — Lyon Street — P.O.B. 113-6001 — Beirut-Lebanon

Tel: 801582-801587-802234 — Cable: MARARABI-Beirut

Telex: MARABI 23114 LE- Fax 01-802233

Annual Subscription

— Official Institutions	\$ 90
— Individuals: Arab Countries	\$ 50
— Elsewhere	\$ 70

سعر العدد

● لبنان ١٠٠ ل.ل. ● سوريا ١٥ ل.س. ● الأردن دينار واحد ● العراق دينار واحد ● الكويت دينار واحد ● الامارات العربية ١٥ درهماً ● البحرين دينار واحد ● قطر ١٥ ريالاً ● السعودية ١٥ ريالاً ● اليمن ١٤ ريالاً ● اليمن الديمقراطية ٦٠٠ فلس ● مصر جنيه واحد ● السودان ٢.٥٠ جنيه ● الصومال ٢٠ شللاً ● ليبيا دينار واحد ● الجزائر ١٢ ديناراً ● تونس دينار واحد ● المغرب ١٠ دراهم ● موريتانيا ١٥٠ اوقية ● قبرص ١.٥٠ جنيه ● اليونان ٣٠٠ دراخما ● فرنسا ٢٥ فرنكا ● ألمانيا ١٠ ماركات ● إيطاليا ٥٠٠٠ لير ● بريطانيا ٢.٥ جنيه ● سويسرا ١٠ فرنكات ● امريكا وسائر الدول الأخرى ٦ دولارات .

يصدرها "مركز دراسات الوحدة العربية"

ان السلطة في الجنوب أرادت طبع الدولة بطابعها الماركسي، فعملت على تصفية الرجعيين وأعوان المستعمر، ثم اتجهت الى تصفية كل القوى الوطنية والتقدمية الاخرى (غير الماركسية)، ثم راحت مرة ثالثة، وفي اطار الجبهة القومية نفسها، تحسم الصراع مع ما تسميه القوى اليمنية تارة، ومع ما اسمته «اليسارية الانتهازية» تارة اخرى.

اما السلطة في الشمال، فقد راحت القوى الملكية والرجعية العائدة، توجه الضربات «للتقدميين» بجميع فصائلهم وفي مقدمتهم: الناصريون والقوميون العرب، والقوى السبتمبرية الاخرى، خصوصاً بعد خروج القوات المصرية، وضعف الدور الناصري في اليمن، وحلول الدور السعودي محله. وتضاعفت ممارسات السلطة من تصفية الوجود التقدمي في القوات المسلحة والقوات الشعبية، التي دافعت عن الثورة وحقت الانتصار الناجز في «حرب السبعين» وحصار صنعاء، كما حدث في ٢٣ آب/اغسطس ١٩٦٨؛ الى الاعتقالات الجماعية للضباط الوطنيين، كما حدث في اعقاب محاولة الانقلاب الناصري (انقلاب الجبري) عام ١٩٦٩؛ الى عمليات الاعتقالات والاعدامات الجماعية في أوائل السبعينات. وكان الملجأ الأخير لكل هذه القوى في الشطرين، التوجه الى الشطر الذي يمكن أن يوفر لكل منها الامان، فتوجه معارضو الجنوب الى الشمال، وتوجه معارضو الشمال الى الجنوب، وظلت هذ القضية تحكم العلاقة بين النظامين منذ عام ١٩٦٧ وحتى الآن، ومما ضاعفها ان النزوح لم يكن فردياً كما يكون عادة، أي نزوحاً سياسياً، ولكنه بحكم عنف الصراع من جهة، وبحكم وحدة الشعب والارض من جهة ثانية، كان نزوحاً لقوى اجتماعية بكاملها.

وادی كل هذا الى تصاعد الصراع بين النظامين، حتى بلغ ذروته في ٢٦ ايلول/سبتمبر ١٩٧٢، عندما وقع الاقتتال بينهما، وهو الاقتتال الذي أعقبه أول اتفاقات الوحدة: اتفاقية القاهرة في ٢٨ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٢، واتفاقية طرابلس في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٢، كثمرة لجهود سوريا والجزائر ومصر وليبيا وجامعة الدول العربية.

وقد سبق هذا الاقتتال حملة اعلامية وسياسية مكثفة، تحدث فيها النظام في الجنوب عن المرتزقة والقوى «الرجعية» التي تهاجم الثورة، بدعم من السعودية، وتحدث النظام في الشمال عن «الشيوعيين» «الملحدین» «المخربين» الذين يحاولون الامتداد بتخريبهم الى الشمال، وقد استند الطرفان الى مشكلة النازحين (أو اللاجئين) - كما أطلق عليهم - الموجودين لدى الطرف الآخر. فقد طرح الجانب الشمالي «ضرورة حل مشكلة اللاجئين الجنوبيين في الشمال، وعدم التدخل من طرف في شؤون الطرف الآخر، حتى تتم الوحدة بين الطرفين، كما عرض الوحدة أو الاتحاد حسب ما يرضيه النظام في الجنوب»^(١).

اما الجنوب فقد عرض الوحدة بالطرق السلمية، على أن تتم بشكل متدرج من خلال تشكيل مجلس مشترك من هيئة الرئاسة والمجلس الجمهوري، كما طالب بضرورة استعادة جميع الاراضي اليمنية، وإيقاف إمداد الشمال للمرتزقة، ووقف الخضوع للسعودية، وإيقاف ضرب القوى الوطنية في الشمال^(٢).

وقد أعقب اتفاقية الوحدة نوع من الهدوء النسبي، وشهدت صنعاء وعدن عدداً من اللقاءات في الاطار الرسمي، وتبادل الوفود والزيارات، ولكن الخوف ظل السمة البارزة في العلاقة.

(١) الثورة (صنعاء)، ١٠/٢/١٩٧٢.

(٢) ١٤ اكتوبر (عدن)، ٣٠/٩/١٩٧٢.

العلاقة بين دولتي اليمن في اطار الصراع والوحدة ١٩٦٧ - ١٩٨٧ (دراسة سياسية وقانونية)*

عبد الملك المخلافي

باحث عربي من اليمن.

أولاً: العلاقة بين الدولتين - في اطار الصراع

حصل الشطر الجنوبي من اليمن على استقلاله في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٧، وتولت الجبهة القومية السلطة، معلنة قيام جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، في الوقت الذي كانت العناصر الرجعية والتقليدية والمحافظ في الشطر الشمالي، قد تمكنت مستغلة ظروف الهزيمة العربية في حزيران/يونيو، من الاستيلاء على السلطة في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٧، مفسحة الطريق لتقدم القوى الملكية وبقياء الائمة الى المواقع القيادية في الدولة والقرار، وإطلاق يدها في تصفية القوى الثورية التي انتصرت بها ثورتا ايلول/سبتمبر وتشرين الاول/اكتوبر.

وقد حكم هذان الحدثان العلاقة بين الدولتين بقانون الصراع منذ البداية. فقد تبنت الجبهة القومية الفكر الماركسي، وبدأت في اتخاذ عدد من الاجراءات التي تكفل سيطرتها على السلطة، كما تبنت الدعوة لاسقاط النظام «الرجعي» في الشمال. وغرق نظام ٥ تشرين الثاني/نوفمبر في رجعيته، حتى بدا وكأنه مجرد تابع للرجعية العربية.

ولما كان التناقض الذي ظهر واضحاً منذ البداية بين الدولتين، لا بد له من أن يؤدي الى توتير العلاقة بينهما، فإنه لم تمض غير أشهر وجيزة حتى بدأت الاشتباكات الحدودية، بعد أن كانت الحملات الاعلامية المستترة والسافرة - بخاصة بعد انتصار الجناح الماركسي في الجبهة القومية في ٢٢ حزيران/يونيو ١٩٦٩ - تحكم العلاقة بينهما، ثم ضاعف من توتير العلاقة، احتضان كل منهما لمعارض الآخر، ودعمهم بالمال والسلاح، وتمكينهم من الانطلاق من أراضيهم، وكانت المادة الخصبة لتنامي المعارضة في الشطرين.

(*) هذا البحث هو جزء مختصر من دراسة مطولة (غير منشورة) بعنوان: «اليمن بين التجزئة والوحدة، ١٩٦٨ - ١٩٨٧»، تبحث في المراحل التي مرت بها قضية الوحدة اليمنية والمعوقات التي تقف في طريقها.

وكان واضحاً ان الهدف منها هو حرص كل طرف على ان يوقف الطرف الآخر تدخله في شؤونه الداخلية. وكثمرة من ثمار اقتتال ١٩٧٢، سقط حكم القاضي الارياني في ١٣ حزيران/يونيو ١٩٧٤، وتولى العقيد ابراهيم الحمدي السلطة، وكان للسياسة الوطنية التي اتبعها، ان توقفت كل أعمال العنف بين النظامين، كما تخلص عن دعم المعارضة الجنوبية، وأتاح المجال «للنازحين» للاندماج في مجتمع الشمال كيمنيين متساوين في الحقوق مع ابنائه، كما أن إشاعة نوع من الحريات، وإعادة الروح لأهداف الثورة، والسياسة الوطنية التي انتهجها، اوقفت بشكل تلقائي أعمال العنف التي كانت تقوم بها المعارضة الشمالية بدعم من الجنوب، ومن ثم، فقد شهدت العلاقة بين الشطرين في عهده تطوراً ملموساً، فقد تم تنشيط لجان الوحدة بعد أن كانت قد تجمدت أواخر عهد الارياني، كما تم العديد من اللقاءات بين الرئيسين الحمدي وسالم ربيع على أرض اليمن، بعد أن كانت لقاءات الرؤساء اليمنيين تتم خارجها، وأهم هذه اللقاءات، لقاء قطبة في ٢٥ شباط/فبراير ١٩٧٧، الذي تمخض عن عدد من الاتفاقات التي استهدفت تنفيذ اتفاقيتي القاهرة وطرابلس. فقد اتفق على تشكيل مجلس أعلى لمتابعة أعمال اللجان من رئيسي الشطرين، ولجنة فرعية للتخطيط والاقتصاد والتجارة والتوحيد الجزئي في مجال التمثيل الخارجي، وتوحيد السياسة الخارجية، كما تم إقرار صدور أول كتاب موحد للتاريخ اليمني اتفق على تدريسه في مدارس الشطرين. وتصاعدت العلاقة حتى تقرر ان يتم اعلان الوحدة في ١٤ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٧، من خلال زيارة يقوم بها الرئيس الحمدي لعدن في ذكرى الثورة، كأول زيارة يقوم بها رئيس في الشمال للجنوب^(٣).

والرئيس الحمدي هو الرئيس الوحيد الذي لم يحدث في عهده اقتتال بين الشطرين، أو حتى اقتتال داخلي طوال عشرين عاماً. ولعل كل هذه التوجيهات كانت وراء عملية الاغتيال البشعة التي تعرض لها في عام ١٩٧٧، قبل يومين فقط من توجهه المقرر إلى عدن لإعلان الوحدة.

وقد كانت الفترة الفاصلة بين عهد الحمدي وحكم الرئيس الحالي، التي تولى فيها أحمد الغشمي السلطة، فترة قلق وترقب، فبين رغبة سالم ربيع في توتير العلاقة مع الشمال، بسبب ما ظهر من ضلوع الغشمي بشكل مباشر في عملية اغتيال الحمدي ورغبة «سالمين» في الانتقام له، وبين رغبته الأخرى في الاستعانة به في صراعه مع خصومه في السلطة الذي كان قد تفاقم الى حد كبير، تأرجحت العلاقة بين الشطرين، حتى ذهب الغشمي وربيع في أسبوع واحد ضحية للصراعات حول الوحدة والسلطة بعد أقل من تسعة أشهر على استشهاد الحمدي.

وقد أدت الملامسات التي ذهب ضحيتها ثلاثة رؤساء يمنيين في خلال بضعة أشهر، الى مجيء الرئيس علي عبدالله صالح الى سدة الحكم في الشمال، وعبدالفتاح اسماعيل الى الرئاسة في الجنوب، وكانت اليمن تغلي بالأحداث. وقد بدأ التوتر بين الشطرين من لحظة اغتيال الغشمي في ٢٤ حزيران/يونيو ١٩٧٨، عندما صدر البيان الرسمي في الشمال متهماً سالم ربيع باغتياله، وتوجس النظام في الجنوب خيفة قبل تصفية «سالمين» في ٢٦ حزيران/يونيو ١٩٧٨ وبعدها، من

(٣) أكد الطرف الجنوبي ان الخطوات التي اقدم عليها الرئيس الحمدي وبالذات بعد لقاء قطبة كانت تستهدف السعي الجاد لتحقيق الوحدة وأن استشهاد عرقل هذه الخطوات. انظر مثلاً، مقابلة مع الرئيس عبدالفتاح اسماعيل اجراها معه في عدن الصحفي ميشيل النمري في: الوطن (الكويت)، ١٩٧٩/٣/٢٠، ومقابلة مع السيد محمد صالح مطيع، وزير خارجية الجنوب، في عدن اجرتها معه القدس برس، في: السفير (بيروت)، ١٩٧٩/٣/٢.

دور محتمل للشمال الى جانبه وانصاره في الصراع على السلطة.

واستمر التوتر على الاطراف، والتوتر الاعلامي هو السمة البارزة خلال هذه الفترة، بخاصة بعد ان حصل الشمال على التأييد لموقفه من الجنوب، بقرار الجامعة العربية بتجميد عضوية الشطر الجنوبي في الجامعة، وتجميد الدول الاعضاء للعلاقات الدبلوماسية والاقتصادية معه.

وفي ١٥ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٨، قام الناصريون في الشمال بمحاولة انقلاب عسكري، بدعم من القبائل وقطاعات واسعة من المدنيين. وبعد فشل الانقلاب، وبعد الاعتقالات والاعدامات الجماعية التي وجهت للقائمين به، نزح الناصريون ومعهم الآلاف من مواطني وقبائل الشمال المواليين لهم الى الجنوب^(٤) الذي وقف معهم ودعم خطواتهم في مقاومة السلطة، وساهم في تقريب وجهات النظر بينهم وبين قوى المعارضة الأخرى. وقد أدى تصاعد أعمال المقاومة المسلحة الشعبية للنظام في الشمال، التي كان يقودها الناصريون والماركسيون والقوى الوطنية الأخرى، الى اشتعال الاقتتال بين الشطرين في ٢٣ شباط/فبراير ١٩٧٩، والذي استمر لأكثر من ثلاثة اسابيع. وقد وصلت الحرب الاعلامية المترافقة مع الاقتتال الى ذروتها، حيث اتهم الشمال الشطر الجنوبي ببداية العدوان، وتصدير عمليات التخريب، والاستمرار بتصدير الثورات، وطالب بالتوصل الى صيغة تؤدي الى عدم تكرار العدوان. وكما حدث في اقتتال ١٩٧٢، طالب الطرف الشمالي بعدم تدخل أي من الطرفين في شؤن الطرف الآخر، كما اتهم الجنوب بالاستعانة بالخبراء الاجانب، وقد قصد بهم الخبراء السوفيات وحلفاءهم الاوروبيين الشرقيين^(٥).

اما النظام في الجنوب، فأكد بأن ما يجري هو انتفاضات ونضال عنيف تخوضه الجماهير الشعبية في الشمال، ضد سلطات صنعاء، كما حذر من التدخل الامريكي الذي ظهر بقرار الرئيس الامريكي جيمي كارتر، بتقديم سلاح بمبلغ ٤٠٠ مليون دولار بشكل عاجل للشمال، معتبراً أن هذا التدخل يعني مزيداً من سفك الدماء وتفجير الموقف، وطالب بحل سلطات صنعاء لمشاكلها مع المعارضة، عوضاً عن القاء اللوم على الشطر الجنوبي^(٦).

وكالعادة دعا الطرفان لتحقيق الوحدة، وان كان الجنوب هو الذي بادر في تبني الدعوى، واعتبرها الشمال دعوة «للتضليل»^(٧).

ومتلماً حدث عام ١٩٧٢، أدت الوساطات العربية ودور الجامعة العربية، الى عقد لقاء الرئيسين عبدالفتاح اسماعيل وعلي عبدالله صالح في الكويت في ٢٨ آذار/مارس ١٩٧٩، والذي تمخض عنه اتفاق الكويت في ٣٠ آذار/مارس ١٩٧٩، الذي حدد برنامجاً زمنياً لتنفيذ اتفاقيتي القاهرة وطرابلس. الا أن الاتفاق لم يؤد الى تهدئة التوتر والمشاكل القائمة بين النظامين، إذ استمرت في تصاعدها مجدداً، واستمر دعم كل منهما للمعارضين للنظام الآخر. وتصاعدت

(٤) انظر بهذا الصدد بيان رقم (٢) الصادر عن جبهة ١٣ يونيو للقوى الشعبية اليمنية في كتاب: شهداء حركة ١٥ اكتوبر ١٩٧٨ (مطبوعات الوحدة، ١٩٨٦).

(٥) محمد سالم باسندوه (وزير الاعلام الشمالي) في مؤتمر صحفي في السفارة اليمنية في الكويت، الراي العام (الكويت)، ١٩٧٩/٣/٢.

(٦) عبدالعزيز عبد الولي، وزير التخطيط الجنوبي، في مؤتمر صحفي في الكويت، الراي العام، ١٩٧٩/٣/٢.

(٧) بيان لوزارة الخارجية (الشمالية) جاء فيه «ان مطالبة قادة عدن بتحقيق الوحدة انما هي محاولة لتضليل الراي العام المحلي والعربي والعالمي» في: الراي العام ١٩٧٩/٣/١.

محاولات التخريب في الجنوب انطلاقاً من الشمال، كما تصاعدت المعارك في الشمال انطلاقاً من الجنوب.

وأخيراً، أثمرت سلسلة اللقاءات والاتفاقات بين الرئيسين علي عبدالله صالح وعلي ناصر محمد (الذي تولى السلطة في الجنوب في ٢٢ نيسان/أبريل ١٩٨٠ خلفاً لعبدالفتاح اسماعيل)، إلى خلق حال من الهدنة بين النظامين، ونوع من الاستقرار النسبي في العلاقة ابتداءً من عام ١٩٨٢^(٨)، بخاصة وأن الثمن لهذا الاستقرار، هو تخلي الجنوب عن دعم معارضي السلطة في الشمال، إلا أن هذا الاستقرار النسبي في العلاقة، والذي حقق أيضاً نوعاً من الاستقرار لنظام الرئيس علي عبدالله صالح، كان سبباً في زعزعة الاستقرار السياسي في الجنوب، وتفاقم الصراعات بين الرئيس علي ناصر محمد وجماعته من ناحية، والجناح المناوئ له بزعامة عبدالفتاح اسماعيل وعلي عنتر من ناحية أخرى، حيث كانت العلاقة مع الشمال وانفراد الرئيس علي ناصر بموقف مناقض لموقف الجناح الآخر تجاهه، من الأسباب التي أدت إلى تفجير أحداث ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ الدامية، التي راح ضحيتها الآلاف من اليمنيين. وإذا كانت الخاتمة التي اختتمت بها العلاقة بين الشطرين في عهد علي ناصر محمد لم تتوقف، كما أن الشمال بدءاً من هذا التاريخ أخذ يلعب دوراً مهماً في الأحداث بالجنوب. فقد حاول التدخل العسكري في البداية لإيقاف الاقتتال، ثم تبني الدعوة (الاعلامية) لإيقافها، ثم احتضن الرئيس السابق علي ناصر محمد وجماعته، وقدم لهم التسهيلات التي تمكنهم من استمرار معارضتهم لمناوئهم في الجنوب. ومن الملفت للنظر أنه، مع اختلاف القوى، فإن المنطق الذي طرح قبل اقتتال عام ١٩٧٢ من قبل الشمال، والذي يتحدث عما يسميه (حل مشكلة اللاجئين) وعودتهم إلى بلادهم، هو المنطق المطروح الآن، مما يعيد العلاقة بين «الدولتين» في الشطرين إلى الاحتمالات نفسها التي أدت إلى اقتتال ١٩٧٢، وإلى الظروف نفسها التي مهدت لاتفاقيتي القاهرة وطرابلس. فهل تنتصر إرادة الوحدة، هذه المرة، على مؤامرات التمزق؟ هذا هو السؤال المطروح أمام اليمنيين اليوم.

(٨) أهم الاتفاقات التي عقدت بين الرئيسين هو اتفاق عدن الموقع في ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١ والذي شكل المجلس اليمني الأعلى، وهو الاتفاق الذي نقل الوحدة من قضية الاندماج الفوري إلى التنسيق بين دولتين، كما نصت عليه بنوده في مجالات النقل والسياحة والاقتصاد والتجارة والتنسيق بين قيادتي الشطرين، استكمالاً لخطوات تطبيع العلاقات والتنسيق التي بدأت باتفاقية صنعاء في ١٣ حزيران/يونيو ١٩٨٠ التي أقامت بعض الشركات المشتركة في مجال النقل البري والبحري والسياحة. ومع ايجابية الخطوات التي تحققت بالمنظور العام، فإن التنسيق لا يمكن أن يؤدي إلى الوحدة وهو ليس عملاً وحدوياً، إذ يمكن أن يكون كذلك في الوحدات القارية والإقليمية الكبيرة مثل «السوق الأوروبية المشتركة»، أما في وطن صغير مشطور كاليمن، فإن التنسيق يمكن أن يتحول إلى عمل مضاد للوحدة بما يخلقه من واقع يتراجع بقضية الوحدة إلى الأهداف البعيدة المدى وإلى ظهور جماعات وقوى ترى تدريجياً في التنسيق وتطبيع العلاقات الواقع الممكن والأكثر جدوى وعملية، حتى يتكرس التشطير بشكل حاد ونهائي. تتفق وجهة نظرنا هذه مع وجهة نظر الأستاذ عبدالله البردوني في كتابه: «اليمن الجمهوري» (دمشق: مطبعة الكاتب العربي، ١٩٨٣)، ص ٥٤٦. انظر أيضاً النصوص الكاملة للاتفاقيات ووقائع الزيارات المتبادلة بين الرئيسين في ١٤ أكتوبر: الذكرى العشرينية، ٢٦ سبتمبر ميلاد ثورة (عدن: مؤسسة ١٤ أكتوبر، ١٩٨٢)، واليمن الموحد (صنعاء: مكتب شؤون الوحدة، ١٩٨٥).

ثانياً: العلاقة بين الدولتين في إطار السعي للوحدة

١ - الوحدة في الدساتير والوثائق السياسية للدولتين

١ - الوحدة في دستوري الدولتين

لم تعرف «اليمن» قبل قيام ثورة ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٦٢، أي نوع من الحياة الدستورية، كما أنها لم تعرف أي نوع من الدساتير المكتوبة بمعناها المعاصر، إلا بصور الدستور المؤقت لجمهورية سبتمبر في ١٣ نيسان/أبريل ١٩٦٣، رغم أن أول محاولة لإقامة حياة دستورية في البلاد سبقت هذا التاريخ بـ ٢٤ عاماً، عندما تبنت حركة المعارضة للإمام يحيى إقامة نوع من الحياة الدستورية، مع الإبقاء على النظام الامامي الملكي فيما يعرف بحركة ١٩٤٨^(٩).

ولهذا، فإننا سوف نقصر على بحث قضية الوحدة في الدساتير اليمنية (في الشطرين) بعد عام ١٩٦٢، وهو التاريخ الذي نعيد له نشوء الحركة الوحدوية المعاصرة في اليمن.

ولعل أول ما يلفت النظر عند الاطلاع على «الدساتير» المؤقتة التي صدرت في الشطر الشمالي قبل الدستور الدائم، أنها خلت من أي إشارة لقضية الوحدة اليمنية. ويعود السبب من وجهة نظرنا، إلى أن الوحدة لم تنتقل من إطار القضية «الشعبية» و«الثورية»، إلى الإطار الرسمي والقانوني إلا بعد عام ١٩٦٧، عندما وجد «قانونياً» كيانات يتبادلان الاعتراف بشرعية كل منهما، وصفتها «القانونية الدولية»، فأصبح كلاهما بحاجة إلى البحث عن صيغة قانونية تعالج في وقت واحد مسألتين في غاية الحيوية:

- تعارض كلا الكيانات مع حقيقة وحدة الشعب والارض، وبالتالي، عدم شرعيتها لأنها لا تعبّر عن هذه الوحدة.
- شرعيتها الواقعية (والقانونية)، بحكم أن كليهما قد اكسبه القانون الدولي صفة الدولة المستقلة «ذات السيادة»، واعترف كل منهما للآخر بهذه الصفة!

ومن هنا وجد المشرع في الشطرين تلك الصيغة «العقيرية»، التي تتحدث في مادة واحدة من مواده عن دولة «ذات سيادة» في شطر من اليمن، وعن أن هذه الدولة ذات السيادة جزء من اليمن، وتسعى لإلغاء «سيادتها» لتحقيق الوحدة اليمنية، كما سيرد معنا عند استعراض النصوص الوحدوية في دستوري الشطرين!

وسنجد الدليل على ما خلصنا إليه، في أن «دساتير» الشمال بالذات قبل عام ١٩٦٧، لم يرد فيها أي ذكر لاسم الدولة اليمنية القائمة في الشطر الشمالي (الجمهورية العربية اليمنية)، وإنما كان تعريف البلاد يرد على النحو التالي: «اليمن دولة عربية إسلامية مستقلة ذات سيادة، وهي جمهورية ديمقراطية برلمانية، والشعب اليمني جزء من الأمة العربية»^(١٠).

وميزة هذا النص هي أن لفظ «السيادة» الذي يرد في هذه المادة، لا يقف عائقاً أمام العمل الوحدوي كما يقف - مثلاً - لفظ «السيادة»، عندما تقترن بأي من التسميات «السياسية» لدولتي

(٩) عبدالله السلال [آخرون]، ثورة اليمن الدستورية (صنعاء: مركز الدراسات والبحوث اليمني، ١٩٨٥).

(١٠) انظر النصوص الكاملة لدساتير الجمهورية العربية اليمنية بين عامي ١٩٦٢ - ١٩٧٦، في: محمد علي العلفي، نصوص يمانية (بغداد: دار الحرية، ١٩٧٨).

اليمن، رغم أن «السيادة» هي أحد الأركان الثلاثة التي تقوم عليها الدولة وفقاً للقانون الدولي، وبالتالي، فإن النص عليها لا يخلو منه أي دستور، فإنها في مجال العمل الوحدوي تنتقل قضية شعبية صرفة من مجال التفاعل والنضال الشعبي «إلى مجال المباحثات» والاتفاقات الرسمية.

وهنا أحد المآزق الرئيسية للعمل الوحدوي في اليمن. وليس في تفسيرنا هذا أي نوع من التعارض مع الواقع القائم حينها. فإن قضية الاجزاء التي كانت لا تخضع للسلطة المركزية في صنعاء، وفي مقدمتها ما كان يسمى «باتحاد الجنوب العربي»، كانت اجزاء محتلة من الوطن الأم، ولم تكن اجزاء مستقلة عنه، بحكم اختيار «سلطانها الوطنية الحرة» كما حدث بعد ذلك.

لقد طرحت قضية الوحدة اليمنية لأول مرة في دستور الشمال، في الدستور الدائم الصادر في ٢٨ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٠^(١١)، وهو الدستور الذي ما زال شكلياً سارياً إلى الآن. فقد نص في مادته الخامسة على ما يلي: «اليمن كل لا يتجزأ، والسعي لتحقيق الوحدة اليمنية واجب مقدس على كل مواطن».

أما في الجنوب، فإن الدستور الصادر في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٠ (أي قبل دستور الشمال بفترة وجيزة)، نص في أكثر من فقرة على موضوع الوحدة اليمنية، إذ جاء ذكرها في المادة الأولى والثانية والثالثة عشرة، كما نص عليها في مقدمته بفقرات مطولة.

ولا شك أن قيام دولتين بعد عام ١٩٦٧ - كما سبق وأن ذكرنا - نقل الوحدة من الواقع الشعبي الذي كانت مطروحة فيه، إلى المجال الرسمي، وهو ما يؤكد ورودها لأول مرة في الدستور الدائم لعام ١٩٧٠.

ولأن الدستور الدائم لعام ١٩٧٠ في الشمال ما زال معمولاً به، ودستور عام ١٩٧٠ في الجنوب^(١٢) الذي عدل في عام ١٩٧٨ هو الأساس للدستور المعدل الساري حالياً، فإننا سوف نستعرض النصوص المتعلقة بالوحدة في كلا الدستورين، والتعديلات التي طرأت عليها مع بحث اسباب هذه التعديلات.

(١) اسم الدولة

تنص المادة الأولى من الدستور الدائم على ما يلي:
«اليمن دولة عربية اسلامية ذات سيادة تامة، وهي جمهورية شورية ونيابية، والشعب اليمني جزء من الأمة العربية».

وتنص المادة الأولى من دستور ١٩٧٠ على ما يلي:
«جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، جمهورية ديمقراطية شعبية ذات سيادة وتسعى لتحقيق اليمن الديمقراطي الموحد»^(١٣).

(١١) نبيل الظواهر الصائغ، الدستور الدائم للجمهورية العربية اليمنية: الاحكام الدستورية للبلاد العربية (بيروت: منشورات دار الجامعة، [د.ت.]).
(١٢) سنستخدم مصطلح الدستور الدائم للإشارة إلى دستور الشطر الشمالي. ودستور ١٩٧٠، المعدل ١٩٧٨، للإشارة إلى دستور الشطر الجنوبي.
(١٣) دستور الجمهورية اليمنية الديمقراطية الشعبية، عام ١٩٧٠، في: الجبهة القومية لتحرير الجنوب، الثورة الوطنية الديمقراطية في اليمن، تقديم عبدالفتاح اسماعيل (بيروت: دار ابن خلدون، ١٩٧٢).

ومن نصوص المادتين يمكن ان نستخلص الملاحظات التالية:

- ان «الدستور الدائم» أبقى على التسمية العامة «اليمن» كما كانت في الدساتير المؤقتة، ولم يتطرق للاسم السياسي لجمهورية الشمال سوى مرة واحدة فقط، عندما نص في المادة (١٦١) على ان «مدينة صنعاء عاصمة الجمهورية العربية اليمنية» وهذا يعني فيما يعنيه بقاء مميزات الصياغة التي أشرنا إليها. أما إيراد ما تضمنته المادة (١٦١)، فلا يعدو سوى ان يكون اتساقاً مع الواقع الذي يقول بأن هناك عاصمة يمنية أخرى لدولة يمنية أخرى، وهي مشكلة لم تكن مطروحة عند صدور الدساتير المؤقتة كما اثبتنا.

نص دستور ١٩٧٠ المعدل عام ١٩٧٨، على تسمية الدولة التي يتحدث عنها الدستور، ولما كانت هذه الدولة (الجمهورية اليمنية الديمقراطية الشعبية) قائمة على جزء من اليمن هو الشطر الجنوبي، فقد كان من اللازم حتى لا تقع في التناقض مع وحدانية الشعب والارض، ان تنص في المادة نفسها على ان هذه الدولة: «تسعى لتحقيق «اليمن الديمقراطي» الموحد».

ان هذا النص على التسمية، بقدر ما ثبت واقعياً «التشطير» وخلق نوعاً من الاعتراف المتبادل - الذي تجنى ثماره الآن - بالسيادة لدولتين مستقلتين، فإنه في واقع الامر نقل قضية الوحدة إلى «سعي» الدولتين لتحقيقها، وإلى طرح قضية عدم التدخل في الشؤون الداخلية للشطر الآخر، وتحقيق الوحدة بالوسائل السلمية والديمقراطية، ورغم انه لا اعتراض لنا على مسألة تحقيق الوحدة بالوسائل السلمية والديمقراطية، إلا أننا نرى ان ارتباطها بقضية عدم التدخل في الشؤون الداخلية للشطر الآخر، تمنع من ناحية الصراع الاجتماعي في الشطرين من ان يستمر فيهما معاً، ومن ناحية أخرى يترتب عليه بالضرورة واقع اقليمي بغرض، يحدد اهتمام وتحرك الشعب اليمني بحدود الشطر الذي يسكنه. كما أننا نرى باستقراء لتجارب التاريخ الوجدوية، بأن الوسائل السلمية هي إحدى وسائل تحقيق الوحدة، وليست وسيلتها الوحيدة أو المثلى^(١٤).

(٢) الشعب والجنسية

طرحت قضية «الشعب والجنسية» في دستور ١٩٧٠ بتناسب مع ما جاء فيه عن الوحدة اليمنية وبوضوح. فقد نصت المادة الثانية منه على ما يلي: «الشعب اليمني شعب واحد وهو جزء من الأمة العربية والجنسية اليمنية واحدة»، بينما يخلو الدستور الدائم من فقرة مماثلة، والتعريف الوحيد للشعب هو ما ورد في المادة (١). كما ان مسألة الجنسية أحالها الدستور إلى القانون (مادة ٢٠).

وسنرى بأن هذه النصوص الدستورية، كان لها، على المستوى العلمي والواقعي، تأثير كبير. فرغم الملاحظات التي طرحتها المادة (١) من دستور عام ١٩٧٠، فإن المادة الثانية منه خلقت على مستوى الممارسة واقعاً أكثر «وحدوية» قانونياً في الجنوب، وبالذات في مسألة الجنسية. فإذا كان الدستور قد تبنى، ولأسباب سياسية تتعلق بالسلطة الحاكمة وتوجهاتها الفكرية، تكريس واقع وجود دولة «ذات سيادة» على جزء من اليمن، فإنه من الناحية الأخرى يؤكد على ان الشعب اليمني واحد. ويضيف كمحصلة لهذا التأكيد على ان الجنسية اليمنية واحدة. وهذا التناقض بين ما تكرسه المادة الأولى وتقر به المادة الثانية من حقيقة وحدة الشعب والجنسية، يلخص تلخيصاً

(١٤) انظر: نديم البيطار، من التجزئة ... إلى الوحدة: القوانين الأساسية لتجارب التاريخ الوجدوية، ط ٤ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣).

دقيقاً واقع الحال في اليمن (الأرض الواحدة التي تتقاسمها دولتان، والشعب الواحد بجنسيته الواحدة الذي يعطي ولاءه لدولتين في آن واحد).

ورغم أننا لن ندخل في بحث تناقض الواقع القائم في اليمن، حتى مع القانون الدولي الذي يعرف مقومات الدولة بأنها «إقليم وشعب وسيادة» لأن السيادة وفقاً للنصوص التي ذكرناها، وأن توافرت على الإقليم (مع تسليمنا الجدلي بفرضية التشطير)، فإنها لا تتوافر على «الشعب» الذي هو واحد، ولا سيادة لأي من السلطتين في «الشطرين» عليه، وفقاً لنصوص الدستورين، إلا أننا بحاجة إلى القول، بأن التأكيد على حقيقة الشعب الواحد، تجعل من التمسك «بالسيادة» وعدم التدخل بالشؤون الداخلية نوعاً من المغالطة القانونية والسياسية!!

ولأن النصوص الدستورية ليست بمعزل عن الواقع، فقد خلقت - عملياً - على مستوى الممارسة في قضية الشعب والجنسية، العديد من الممارسات «التشطيرية»، والتي لا تتناسب مع النصوص الدستورية بشأن الوحدة.

ويمكننا أن نقول، إن مسألة الجنسية وحقوق المواطنة التي تفرضها وحدانية الشعب، ظلت إحدى أهم نقاط التوتر بين دولتي اليمن، كما سبق وأوضحنا، عند استعراض العلاقة بينهما في إطار الصراع.

(٣) مقومات الوحدة

لم يتطرق الدستور الدائم إلى مقومات الوحدة اليمنية، كما لم ينص دستور ١٩٧٠ على هذه المسألة، وإن كان تعديل ١٩٧٨ قد أضاف إلى المادة (٢) السابقة الذكر، الفقرة التالية: «وتكون اليمن وحدة تاريخية واقتصادية وجغرافية»^(١٥).

والمشرع إلى جانب أنه تبنى النظرية «الماركسية» في تعريف الوحدة بالنص على «الاقتصاد» كمقوم من مقومات الوحدة، فإنه حاول معالجة الخلل الناجم عن عدم الإشارة إلى وحدة الأرض، بالتأكيد عليها في هذه الفقرة.

(٤) التعديلات ذات الصلة التي طرأت على الدستورين

لم يطرأ أي تعديل ذي صلة على الدستور الدائم.

أما دستور ١٩٧٠، فقد أدخلت عليه بعض التعديلات ذات الصلة التي يمكن أن تكون - من وجهة نظرنا - مؤشراً على التطور الذي لحق بقضية الوحدة اليمنية. فقد حذفت نهائياً المادة (١٢) المشار إليها سابقاً، كما أضيفت فقرة إلى المادة (٢) سبق وأن ناقشناها، وإن كنا نتصور - أيضاً - أن إضافتها جاءت لسبب الحاجة التي فرضها واقع «التشطير» الذي طال، بضرورة تأكيد مقومات الوحدة حتى تبقى قضيتها ساخنة في أذهان الجيل الجديد، بالاستناد إلى التاريخ والاقتصاد والجغرافيا.

كما أضيفت المادة (٦١) التي جاء فيها: «على كل مواطن أن يساهم في النضال من أجل تحقيق وحدة الشعب والأرض اليمنية... وهي شبيهة بالحق الذي منحه الدستور الدائم للمواطن في العمل من أجل

(١٥) دستور ١٩٧٨ (عدن: مطبعة ١٤ أكتوبر، ١٩٨١).

تحقيق الوحدة. ومع أهمية هذين النصين، فإن «المواطن اليمني» ما زال بعيداً عن المشاركة بقضية الوحدة الحبيسة بين جدران اللجان والمباحثات الرسمية، ليس لعزوف منه عن المساهمة، ولكن بسبب القيود العديدة التي تضعها الدولتان أمام حقه في العمل من أجل تحقيق الوحدة، رغم أن هذا الحق هو حق دستوري.

أما أهم تعديل طرأ على دستور الجنوب، فهو التعديل الذي أدخل على المقدمة. فال فقرات التي كانت تتحدث عن الإقليم اليمني الواحد والشعب اليمني الواحد، الذي ناضل ضد الحكم الامامي والاستعمار، باتت تتحدث عن «نضال الشعب اليمني»، «في شطري الوطن» جنباً إلى جنب، أو نضال الشعب اليمني ضد نظام الامامة الرجعي في (الشرط الشمالي) من الوطن، وضد الاستعمار والاقطاع والحكم السلاطيني في (الشرط الجنوبي من الوطن)، معتبرة ذلك «التعبير الحي لوحدة الشعب اليمني والأرض اليمنية».

وإذا كان في هذا الأسلوب ما يتناسب مع ما تكرر خلال أحد عشر عاماً (١٩٦٧ - ١٩٧٨) من واقع وجود شطرين، وحتى وجود تاريخين، ونضالين للشعب الواحد، فإنه أيضاً محاولة، من واقع التشطير، لإثبات الوحدة أو حقيقتها، وحقيقة التاريخ والنضال الواحد من خلال التوجه لأبناء كل شطر على حدة.

وهو، على أي حال، مؤشر على مدى التراجع الذي وصلت إليه قضية الوحدة اليمنية، والذي لم ينقلها من الشعارات إلى الواقعية - كما يدعي البعض - ولكنه راح باسم الواقعية يكرس التشطير مهما كانت النيات.

لقد حاولنا في الفقرات السابقة الحديث عن الوحدة اليمنية في دساتير الشطرين. وفي تقديرنا، رغم كل ما سجلناه من ملاحظات، أن دستوري «الشطرين» يمكن أن يشكل سنداً قانونياً للنضال الوحدوي ولحقوق المواطنة، إلا أن عدم الانتباه لهما وعدم اعطائهما ما يستحقان من الاهتمام في هذا المضمار، يعود في تقديرنا إلى عاملين:

الأول: ضعف الوعي الدستوري في اليمن، مما أضعف استناد اليمنيين إلى دستوري الدولتين في نضالهم الوحدوي.

الثاني: شعور وقناعة اليمنيين، بأن الوحدة فوق الدساتير وقبلها وأهم منها.

ب - الوحدة في الوثائق السياسية للدولتين

سوف يتناول بحثنا حول قضية الوحدة في الوثائق السياسية، أهم وثيقتين في الشطرين، هما «الميثاق الوطني» و«برنامج الحزب الاشتراكي اليمني».

فإلى جانب الدستور، فإن برنامج الحزب هو أهم وثيقة في الشرط الجنوبي. كما أن «الميثاق الوطني» هو الدليل النظري للمؤتمر الشعبي العام، وأهم الوثائق المطروحة رسمياً في الوقت الراهن في الشرط الشمالي، ومع أن هناك فروقاً بين الوثيقتين من حيث صلتها بالدستور ودرجة الزاميتها... إلا أن كليهما تمثل رؤية وبرنامج سلطتي الشطرين - كل على حدة - لقضية الوحدة، رغم أن النظام الحزبي في الجنوب يعطي لبرنامج الحزب الاشتراكي اليمني (وهو الحزب الحاكم والوحيد) أولوية تسبق الدستور، بينما طبيعة النظام الرئاسي في الشمال لا تعطي هذه

الاهمية للميثاق، وبالتالي، لم يعدل الدستور كما كان يفترض وفقاً له، بل لم تحدد صلته بالدستور. كما ان المؤتمر الشعبي العام ليس (حزباً حاكماً)، ولا يحمل تعريفاً سياسياً محدداً، وليس أكثر من جهاز تابع للدولة.

إضافة الى ذلك، فإن «البرنامج» يستند الى ايدولوجية فكرية محددة يمكننا ان نفسر نصوصه في ضوءها، بينما يخلو «الميثاق» من مناهج موحدة يحدد رؤيته للقضايا المختلفة الواردة فيه، ويمكننا من تفسيره في ضوءه.

ولاننا لسنا في صدد مناقشة «البرنامج» أو «الميثاق» وانما نحن في صدد إيراد مفهومهما للوحدة، فإننا نكتفي بهذا الايضاح لطبيعة وأهمية كل منهما، وننتقل لطرح المفاهيم الواردة فيهما لقضية الوحدة.

(١) الميثاق الوطني للمؤتمر الشعبي العام

يتبنى «الميثاق الوطني» مفهوماً للوحدة هو حسب تقديرنا تثبيت لواقع التشطير، وعائق امام الوحدة ذاتها. فـ«الميثاق»، يقسم وحدة اليمن الى وحدتين: «الوحدة الوطنية» ويقصد بها ما يمكن تسميته مجازاً بتوحيد الجبهة الداخلية في اطار الشطر الشمالي، ثم «الوحدة اليمنية» ويقصد بها وحدة الشطرين. ومع ان ثورة ايلول/سبتمبر في اهدافها الستة، وكل الكتابات السياسية والفكرية طيلة ما يقارب الربع قرن وقبل ذلك بكثير بما فيها كتابات اعداء الوحدة، كانت تطرح مفهوماً واحداً للوحدة الوطنية هو مفهوم الوحدة اليمنية ذاته، فإن «الميثاق»^(١٦) جعل الوحدة الوطنية شيئاً آخر غير الوحدة اليمنية، بل وأمرأ سابقاً عليها اشترطه كأساس يجب تحقيقه قبل تحقيق الوحدة اليمنية. فقد جاء في الميثاق، تحت عنوان «الوحدة الوطنية اساس الوحدة اليمنية والعربية»، وبعد ان يتحدث مطولاً عن الوحدة الوطنية في الشمال وضرورتها كغاية بحد ذاتها: «ان الوصول الى هذه الغاية (الوحدة الوطنية في الشمال)، سيوفر الظروف الموضوعية لقيام الوحدة اليمنية بين شطري الوطن في دولة يمنية واحدة»^(١٧).

لا شك ان مثل هذا الطرح - مع اقتناعنا الواعي بأنه من الصعب الوصول اليه، لأن اطار الوحدة الوطنية بمفهوم (وحدة الجبهة الداخلية) هو اطار الوحدة اليمنية ذاته - يقوم على / ويؤدي الى ما يلي:

- ان لا وحدة يمنية أو لا عمل جاداً لتحقيقها قبل تحقيق الوحدة الوطنية في الشمال.
- ان «التشطير» سيتكرس تحت صيغ عدم التدخل في الشؤون الداخلية وايقاف التفاعل بين الشعب الواحد، حتى تتحقق الوحدة الوطنية في الشمال، قبل الانتقال الى الوحدة اليمنية^(١٨).

(١٦) المؤتمر الشعبي العام، الميثاق الوطني للجمهورية العربية اليمنية (بيروت: دار المسيرة، [د.ت.]). ص ٤٨ وما يليها.

(١٧) من الملاحظ أن هذا التصور مطروح، الا ان تعميمه من قبل الشمال على مستوى الجنوب، يتم من خلال الدعوة لتحقيق الوحدة الوطنية في الجنوب أولاً، وبهذا يكون من الضروري تحقيق «الوحدتين الوطنيتين» في الشطرين، قبل تحقيق الوحدة اليمنية. انظر مثلاً حديث الرئيس علي عبدالله صالح لـ«الشرق الأوسط» (بيروت)، (٥ كانون الثاني/يناير ١٩٨٧). وحديث د. عبد الكريم الأرياني، وزير الخارجية، في: «الشرق الأوسط» (٨ حزيران/يونيو ١٩٨٧). وبهذا المعنى يتحدث أيضاً معارضو النظام في الجنوب. انظر حديث الرئيس السابق علي ناصر محمد مع مجلة: «الاسبوع العربي» (٢٥ آب/اغسطس ١٩٨٦).

(١٨) انظر مناقشة اضافية لمفهوم الوحدة في الميثاق، في: «الوحدوي» (اليمن)، العددان ٢٢ - ٢٣ (شباط/فبراير - آذار/مارس ١٩٧٦).

أما كيف تتحقق الوحدة اليمنية ذاتها، فإن «الميثاق» لم يورد أي تصور واضح لرؤيته، واكتفى بعبارات عمومية، مثل:

«ان الوحدة اليمنية هي قدر شعبنا في شمال الوطن وجنوبه وضرورة حتمية لتكامل نموه وتطوره وضمانة لقدرته على حماية كيانه». وحتى الظروف الموضوعية لتحقيق الوحدة اليمنية، فقد ربطها بالوحدة الوطنية بالمفهوم الذي طرحه. ومع ان هناك اتفاقاً على ان الظروف الموضوعية متوافرة لتحقيق الوحدة اليمنية، وان غير الموضوعي هو عدم تحققها، حيث رأينا دستور الجنوب يتحدث فقط عن ظروف «مناسبة»، وهي أخف كثيراً من قضية «الظروف الموضوعية» التي طرحها «الميثاق»، فإن «الميثاق» يشترط توافر الظروف الموضوعية قبل قيام الوحدة. ومن الطريف انه بعد ان يطرح تصوره عن «الوحدة الوطنية» اساس «الوحدة اليمنية والعربية»، تنبّه للدعوة المغلفة التي يحملها تصوره هذا، فحاول ان يقدم تبريره إذ قال: «إننا إذ نركز على ضرورة الوحدة الوطنية كمدخل لتحقيق الوحدة اليمنية والعربية، فإن ذلك ليس دعوة منغلقة، ولكنه انطلاقاً من ايماننا بأن وحدة اليمن هي الخطوة الاولى التي لا بد ان نخطوها، حتى نتمكن من الاسهام في تحقيق قيام الوحدة بين اقاليم الوطن العربي».

والطريف ان تخوفه من اتهامه بالاقليمية والانغلاق، دفعه الى التركيز على ما جاء فيه من اعتبار الوحدة اليمنية «اساس» الوحدة العربية، وهو اتهام ليس وارداً في بال أحد، لأن الوحدويين العرب جميعاً يطالبون اليمنيين بتوحيد اقليمهم، قبل ان يحق لهم الحديث عن دورهم في تحقيق الوحدة العربية، وتجاهل بشكل تام الدعوة الانغلاقية التي تحملها نظريته التي تدعو لتحقيق (الوحدة الوطنية) كأساس للوحدة اليمنية. وفي تقديرنا ان الوحدة الوطنية لو تحققت في أي من الشطرين، فإن الوحدة اليمنية لن تقوم في جيلنا هذا على الاقل، لأن الصراع الاجتماعي يكون حينها قد حسم لصالح التشطير، وقام شعبان ودولتان واقليمان، وهو ما حدث للأقاليم العربية التي جزئت، كسوريا ولبنان في بلاد الشام.

(٢) برنامج الحزب الاشتراكي

يتبنى برنامج الحزب الاشتراكي اليمني تصوراً خاصاً «للوحة» يتناسب مع التوجهات الفكرية للحزب، ولتصوره السياسي لدولة الوحدة وللواقع اليمني في الشطرين القائم حالياً. ويمكننا ان نوجز هذا التصور الذي لا بد من تحقيقه قبل قيام الوحدة، والذي ورد في الفصل الاول من البرنامج المعنون بـ«القضية الوطنية»^(١٩). بالنقاط التالية:

- وحدة الثورة اليمنية: «ان استراتيجية الثورة اليمنية مرتبطة عضوياً ودون انفصال بوحدة ثورتنا ٢٦ سبتمبر و١٤ أكتوبر».

- وحدة اداة الثورة (الحزب): «ان تحقيق الوحدة اليمنية مرتبط جدلياً بوحدة اداة الثورة اليمنية».

- الوحدة الطبقية ورفض دعوة القوى «الرجعية» للوحدة: «ان القوى الرجعية المستقلة تستفز مشاعر الجماهير وتشهر سلاح الوحدة، وتطرح الاساليب العدوانية لتحقيقها لترجح بالجماهير في حرب أهلية واقتتال بين ابناء الشعب الواحد». ان الحزب الاشتراكي «يرفض هذا المفهوم للوحدة ولا يمكن ان يقبل بأن تخضع الوحدة اليمنية لمشئنة القوى الرجعية واهدافها».

(١٩) برنامج الحزب الاشتراكي اليمني، المقرن المؤتمر الاول للحزب المنعقد في الفترة ١١ - ١٣ تشرين الاول/أكتوبر ١٩٧٨، ص ١٧ وما يليها.

الصراع الاجتماعي، لا يمكن أن تتحقق إلا في ظل دولة واحدة تتفاعل فيها القوى الاجتماعية، متجاوزة كل الأطوار السابقة إلى طور الشعب الواضح الملامح والقسمات.

٢ - الوحدة في الاتفاقات الوحدوية «بين الدولتين»

كانت اتفاقية القاهرة لعام ١٩٧٢ هي أول اتفاقية وحدوية بين الدولتين في اليمن، وقد جاءت بعد خمس سنوات تقريباً من قيام التشطير بشكله الحالي عام ١٩٦٧، مما يدعم وجهة نظرنا، بأن استقلال الجنوب، نقل القضية الوطنية اليمنية من قضية تحرير جزء محتل، كما كانت مطروحة قبل ١٩٦٧، إلى قضية وحدة وطن (مشطور) تحكمه «سلطان وطنيتان» ترفعان الوحدة شعاراً وهدفاً!

وإذا كانت «اتفاقية القاهرة» هي ثمرة اقتتال ١٩٧٢، فإن السمة البارزة لكل اتفاقات الوحدة - حتى الآن - أنها جاءت بعد اقتتال دام، مما يفتح الباب لتساؤل مشروع: لماذا يدعو النظامان لتحقيق الوحدة بالوسائل السلمية والديمقراطية إذا كانا لا يتفقان عليها إلا في ظل الاقتتال؟ وهل نحن بحاجة إلى اقتتال جديد لوضع هذه الاتفاقات موضع التنفيذ، أو على الأقل إضافة اتفاقية جديدة إليها؟ من المؤسف أن نقول بأن الواقع واساليب وتوجهات النظامين تقول نياية عنا: نعم!

والاتفاقات «الوحدوية» الموقعة خلال العشرين سنة الأخيرة، والتي هي محل التزام وإقرار من السلطتين في اليمن هي: اتفاقا القاهرة وطرابلس لعام ١٩٧٢، واتفاقية الكويت ١٩٧٩^(٢١)، ومع أهمية هذه الاتفاقات، إلا أن مشروع دستور دولة الوحدة المقدم من قبل اللجنة الدستورية المشتركة في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١ - في تقديرنا - هو التوقيع لها وهو أهمها جميعاً، باعتبار أن هذه الاتفاقات كانت مجرد «مشاريع» للوصول إلى الدستور «الوحدوي»، وبالتالي إلى دولة الوحدة.

ورغم انقضاء ما يزيد عن ستة أعوام على إنجاز اللجنة الدستورية لمشروع دستور دولة الوحدة، فإن المشروع لم يتم حتى مجرد نشره على الشعب من قبل السلطتين في صحفهما ومجلاتهما المتعددة. ناهيك عن تنفيذ ما ورد في اتفاقية الكويت من خطوات للاستفتاء عليه، وقيام الدولة (الواحدة)^(٢٢).

ويعتبر الدستور أهم مكسب تحقق للحركة الوحدوية اليمنية. فإلى جانب أن إقراره قد حطم نهائياً التخوف الذي يستند لمقولة «النظامين المتناقضين اللذين لن يتفقا على صيغة دولة الوحدة»، باتفاق هذين النظامين على «المشروع»، فإن المشروع وهو خلاصة التجربة الدستورية في اليمن، يعتبر أرقى الدساتير اليمنية على الإطلاق، وأكثرها ديمقراطية. ورغم أخذه بالكثير مما جاء في

(٢١) انظر نصوص الاتفاقيات في: أحمد جابر عفيف، الحركة الوطنية في اليمن (دمشق: دار الفكر، ١٩٨٢)، و١٤ أكتوبر: الذكرى العشرينية، ٢٦ سبتمبر ميلاد ثورة.

(٢٢) قامت مجلة الحكمة (اليمنية)، لسان حال اتحاد الأدباء والكتاب اليمنيين في عددها رقم ١٤١ (تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٦)، بنشر المشروع بمبادرة من الاتحاد. كما قامت مجلة: الوحدوي، بنشره في عددها لشهر تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٦.

- تقديم تجربة الشطر الجنوبي كنموذج لدولة الوحدة: أن «نجاحات ومنجزات اليمن الديمقراطية في مجال الحياة الجديدة تشكل نموذجاً إيجابياً وعاملاً مساعداً على تحقيق هذه المهمات (مهمات الوحدة) لما فيه خدمة المصالح المادية والروحية لأوسع جماهير الشعب»^(٢٣).

أن التصور الذي طرحه البرنامج يجعل قضية الوحدة قضية مرتبطة بمسائل كثيرة، في مقدمتها نزوح الصراع الاجتماعي والطبقي بالمفهوم الماركسي، وبالتالي تحولها إلى قضية أجيال، إلى أن تتحقق دعوة الحزب إلى وحدة الثورة وإداتها، ووحدة الطبقات الشعبية بعد صراع طبقي مرير تحسم الأمور فيه لمصلحتها. ومع أن قضية «الوحدة الوطنية» هي قضية جميع الطبقات الشعبية، كما أن إطار الصراع الطبقي الصحيح لا يمكن أن يتحقق بالاتحاد مع خلق أسوار التشطير، وإنما في إطار دولة الوحدة ذاتها، فإن البرنامج يمضي في تصوره لقضية الوحدة، وهو يدرك بأن هناك واقعاً سوف يقوم، إلى أن تتحقق الوحدة بالمفهوم الذي يطرحه، وأنه يساهم في بناء جزء من هذا الواقع «التشطيري» عبر الدولة التي يقيمها في الجنوب، وهو لا يرى في هذا الواقع معيقاً للوحدة، بل يصب في مجراها، فيقول أن الحزب: «يؤمن بأنه مهما تعددت المهام والوسائل والاساليب النضالية مرحلياً في شطري اليمن، فهي تصب في التحليل الأخير في مجرى استراتيجية الثورة اليمنية بكل أهدافها القريبة والبعيدة».

ولأنه يدرك بأن التصور الذي يطرحه سيحتاج إلى مراحل طويلة، لهذا فهو يقول: «أن الوحدة اليمنية (ليست) بالمهمة السهلة، وتحقيقها يتطلب النضال الحاسم من قبل جماهير شعبنا اليمني».

أن الوثيقتين السياسيتين لسلطتي الشطرين، تطرحان تصوراً للوحدة يجعل من الصعوبة بمكان قيامها. فالميثاق يطرح تصور السلطة في الشمال التي تريد تجنب التدخل «الجنوبي» في دعم المعارضة «الشمالية» الذي يتم استناداً إلى وحدة الثورة، بالحديث عن وحدة وطنية في الشمال وجعلها «أساس الوحدة اليمنية».

والسلطة في الجنوب التي ترى بأن برامجها وتجربتها يجب أن تكون هي تجربة اليمن الديمقراطية (الموحدة)، لا ترى بأن الوحدة يمكن أن تتحقق بغير وحدة الاداة الحزبية، وبالتالي تعميم التجربة الماركسية في الجنوب.

وكلا التصورين لا يؤدي إلى الوحدة، على الأقل في الوقت الراهن، لأن طريق الوحدة اليمنية هو الايمان المطلق بأن وحدة الشعب الوطنية، ووحدة الثورة وإداتها النضالية، ووحدة

(٢٠) في محاضرة لعبد الفتاح اسماعيل، الأمين العام للتنظيم السياسي (الموحد) الجبهة القومية، أمام اللجان النقابية بعدن في ١٧ نيسان/أبريل ١٩٧٨، وكان بصدد الإعداد لقيام الحزب الاشتراكي وشرح برنامجه، طرح بوضوح تبني الحزب المزمع قيامه للتجربة الفيتنامية التي تمكنت من تحقيق الوحدة من خلال قيام حزب «وحدوي» في شطري فيتنام، وقد تبني برنامج الحزب الاشتراكي حيثيات التجربة الفيتنامية - كما رأينا - وبهذا الصدد يقول عبد الفتاح اسماعيل في المحاضرة المشار إليها: «في التجربة الفيتنامية لم يكن أحد يعرف أن هناك حزباً واحداً في فيتنام شمالاً وجنوباً، كان معروف أن هناك حزباً في الشمال بتسمية، ببرنامج بيني الاشتراكية في الشمال، وحزباً بتسمية أخرى ببرنامج آخر يناضل بسهام مباشرة ضد القوى الامبريالية في جنوب فيتنام (...). ولهذا بعد انتصار الثورة في جنوب فيتنام فعلاً، وضعت قضية وحدة الوطن الفيتنامي موضع التنفيذ المباشر، لم يناقش الفيتناميون كثيراً كيف يمكن أن يتوحد الوطن في فيتنام وفي جزء من الوطن الفيتنامي له ٣٠ سنة بيني الاشتراكية والجزء الآخر له ٣٠ سنة بيني الرأسمالية وإنما وضعوا وحدة الوطن الفيتنامي موضع التنفيذ المباشر. وعندما يتطرق لقضية بناء الحزب يؤكد «أن الحزب القادم، الحزب الطليعي من طراز جديد لا يمكن أن يكون إلا حزباً يمينياً وحدوياً». انظر نص المحاضرة في: صوت العمال (عدن)، ١٤/٥/١٩٨٧.

النتائج التي أفرزتها ما زالت تحمل ما هو أسوأ من الاحداث ذاتها، إذا لم يتم التنبيه الى خطورة ما يراود لليمن من قبل اعدائه، وإذا لم يرتفع ابناؤه الى مستوى المسؤولية.

وتأتي الخطورة المحتملة من وجود الآلاف من انصار الرئيس السابق علي ناصر محمد في الشمال بدعم من نظامه، يحشدون انفسهم وقوتهم للعودة للسلطة في الجنوب، بالحوار أو بالقوة^(٢٤)، ومن ان النظام في الجنوب يحشد قوى المعارضة الموالية له لمواجهة سلطات الشمال.

وكلا النظامين يشن حرباً إعلامية مستترة على النظام الآخر، متخذاً مما يسمونه قضية «النازحين» ذريعة للخطوات التي يمكن ان يقدم عليها، لحل مشاكله الداخلية. ومن المؤسف ان نقول إنه، وسط معمة الصراع على اليمن وحولها، لم يطرح أحد قضية الوحدة كحل جذري للمشكلة. وفي اللقاء «اليتيم» بين رئيسي الشطرين الذي انعقد في طرابلس الغرب بتاريخ ٢ تموز/يوليو ١٩٨٦ (الذي شارك فيه الرئيس ابوبكر العطاس)، كانت قضية الوحدة خاضعة لاعتبارات أقل ما يقال عنها انها لا تستهدف الوحدة اطلاقاً.

ومما يفاقم من حدة الصراع الدائر الآن في اليمن، ان قوى دولية واقليمية متعددة أدلت بدلها فيه وحاولت - ولا تزال - تأجيج هذا الصراع، بهدف وصول اليمن الى حرب أهلية طاحنة تمرقه وتعيق كل احتمالات تحقيق وحدته الوطنية.

ان الوضع الراهن، وما أفرزته تجربة السنوات العشرين الاخيرة في حياة اليمن المستقل، وما أفرزته تجارب الاقتتال في اعوام ١٩٧٢ و ١٩٧٩ و ١٩٨٦ تطرح امامنا الاحتمالات التالية:

- تصاعد التوتر الحالي بين النظامين، والذي يجد اساسه المتين في الواقع الذي أفرزته احداث ١٣ كانون الثاني/يناير والتي فشلت - حتى الآن - كل الجهود المبذولة لمعالجة آثارها الى الحد الذي يؤدي الى الصدام المسلح المباشر بين القوات المسلحة للنظامين، يدعم كل منهما قوى المعارضة للنظام الآخر في اقتتال، ستكون اهداف كل نظام فيه اسقاط الآخر لمصلحة المعارضة التي يتفق معها، وليس لمصلحة الوحدة.

ان قوة الحشد التي توافرت لكليهما - هذه المرة - تجعل احتمالات الاقتتال أقوى من الاحتمالات الاخرى، كما انه سيكون اقتتالاً شرساً، لأنه محصلة جروح دامية في الجسد الوطني، أفقدت الكثيرين الرؤية الصائبة. وما لم تبذل المساعي الخيرة لنزع الفتيل بحل المشاكل بين النظامين، بممارسة الضغط عليهما لتحقيق الوحدة، فإن احتمالات الاقتتال تبقى هي الاقرب الى الواقع، خصوصاً وان أي محاولة لمجرد تقريب وجهات النظر بينهما، لن تكون كافية. فليس هناك سوى خيارين اثنين: الوحدة أو الاقتتال.

ولسنا نتنبأ بمثل هذا الخطر من رؤية متشائمة، ولكن من متابعة ورصد لتطور العلاقة والمواقف وتصريحات المسؤولين الاعلامية والسرية، التي يمكن لأي متابع مهتم ان يدرك مغزاها المندرج بالخطر.

- ان أي جهد عربي ودولي ويمني يبذل لتخفيف التوتر على الحدود المصطنعة، لا يعني انتهاء مشاكل الصراع في اليمن، بل يعني ان أياً من الشطرين سيكون مهدداً بانفجار داخلي

(٢٤) حديث للرئيس السابق علي ناصر محمد لمجلة: الاسبوع العربي (٢٥ آب/اغسطس ١٩٨٦).

الدستورين الحاليين لدولتي اليمن، فإنه لم يكن مجرد (تلفيق) غير منسجم، بل جاء متميزاً بالحقوق الديمقراطية التي اعطاها للمواطن، وباختياره للنظام البرلماني النيابي الذي يضمن جماعية القيادة، وإدارة السلطة من خلال ممثلي الشعب في البرلمان، وفي افراده العديد من مواده للأسس الديمقراطية والسياسية للمجتمع.

يحوي المشروع (١٣٦) مادة موزعة على ستة ابواب، يتحدث الباب الاول عن: الأسس السياسية (م ١ - ٥)، والأسس الاقتصادية (م ٦ - ١٧)، والأسس الاجتماعية والثقافية (م ١٨ - ٢١)، وأسس الدفاع الوطني (م ٢٢ - ٢٥)، ويتحدث الباب الثاني عن حقوق المواطنين الاساسية (م ٢٦ - ٣٩)، ويتحدث الباب الثالث عن تنظيم سلطة الدولة (م ٤٠ - ٨١) مجلس النواب (م ٨٢ - ١٠١)، مجلس الرئاسة (م ١٠٢ - ١١٦)، مجلس الوزراء (م ١١٧ - ١١٩)، واجهزة السلطة المحلية، ويتحدث الباب الرابع عن القضاء والادعاء العام (م ١٢٠ - ١٢٥)، والباب الخامس عن شعار الجمهورية وعلمها والنشيد الوطني والعاصمة (م ١٢٦ - ١٢٨)، بينما يتحدث الباب السادس عن سريان الدستور وأصول تعديله واحكام عامة وانتقالية (م ١٢٩ - ١٣٦).

واسند «مشروع الدستور» رئاسة الجمهورية الى مجلس رئاسة مكون من خمسة اعضاء، ينتخبهم مجلس النواب (م ٨٢)، كما نص على تكوين مجلس رئاسة مؤقت في المرحلة الانتقالية من رئيس واطباء المجلس الاستشاري (في الشمال)، ورئيس واطباء هيئة رئاسة مجلس الشعب الاعلى (في الجنوب) (م ١٣١) الى حين انتخاب مجلس النواب الجديد خلال ستة اشهر من قيام الدولة (م ١٣٣)^(٢٥).

ان ممارسة القوى الشعبية والوحدوية الضغط على النظامين للالتزام بالاتفاقات الوحدوية، وعلى رأسها مشروع الدستور، وهي الاتفاقات التي وقع الطرفان عليها وشاركت فيها بلدان عربية متعددة، هو الاسلوب الانجح من اجل تنفيذ خطوات قيام دولة الوحدة، وفقاً لمشروع الدستور، بما يجنب الشعب اليمني مغبة الاقتتال ويؤكد حرص النظامين على الوحدة التي لا يكفان عن الدعوة لها كل يوم.

ثالثاً: العلاقة بين الدولتين: احتمالات الوضع الراهن

تمتلئ اسماء العلاقة بين النظامين في شطري اليمن بالندى التي تحمل معها أسوأ الاحتمالات، وليست هذه الاحتمالات إلا الافراز الطبيعي لاستمرار واقع (التشطير)، بما يطرحه من امراض اجتماعية وتفتشي ظاهرة القبليّة والتمزق في المجتمع.

ولقد كانت احداث ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ المقدمة لوضع اليمن على شفير الحرب الاهلية مجدداً ويعنف - هذه المرة - لا يعلم مداه إلا الله.. فإلى جانب ان الشعب اليمني ضحى بالآلاف من ابنائهم في هذه الاحداث - التي كانت بحق أسوأ الاحداث في تاريخ اليمن المعاصر - فإن

(٢٥) «مشروع دستور دولة الوحدة»، (اللجنة الدستورية المشتركة لشطري الوطن في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠). (نسخة بالاستانسل).

الاشكال والمؤسسات الشعبية على أساس وحدوي واعتبار أي مؤسسة شعبية (كالاتحادات والنقابات والجمعيات المهنية)، تقوم على أساس التشطير، مؤسسة غير شرعية، تمهيداً لاعتبار أي مؤسسة رسمية تقوم خارج كيان الوحدة، مؤسسة غير شرعية.

- تجاوز ورفض الصيغ المطروحة بين النظامين كبديل للوحدة، لما يسهم به ذلك من تكريس للأمر الواقع من ناحية، ولطرحه صيغاً بديلة للاتفاقات الوحدوية التي يجب التزام النظامين بها، من ناحية أخرى.

- رفض المفهوم التقليدي للتدخل في الشؤون الداخلية. فمن حق أي وطني ان يبدي رأيه ومواقفه من الاوضاع في وطنه بشكل عام، وعلى القوى الوطنية الوحدوية ان لا تنظر الا لوطنها كاملاً، وليس لشطر دون الآخر.

- اعتبار قضية الوحدة هي القضية الاولى في هذه المرحلة، وان أي قوة من القوى تغفل من برنامجها أولوية الوحدة تحت أي حجة، يجب اعتبارها قوة «رجعية وانفصالية» أي كانت الشعارات والاهداف التي ترفعها.

- ان تقوم جميع القوى الوطنية بطرح برامجها وتصوراتها لكيفية قيام دولة الوحدة، مهتدية وملتزمة بالاتفاقات الوحدوية.

- ممارسة أكبر حملة شعبية واعلامية على المستويين الوطني والقومي، من أجل اجبار النظامين على الاستفتاء على مشروع دستور دولة الوحدة، وإقامة المؤسسات التي ينص عليها، وإدانة كل من يرفض الانصياع للدستور.

- ان على القوى الوحدوية والقومية العربية مسؤولية تاريخية في هذه المرحلة، بالدعوى الملحة للوحدة اليمنية التي يفتح قيامها الباب لقيام الوحدة العربية على مصراعيه، ويفقد الاخفاق في تحقيقها دعوة الوحدة العربية واقعيته وزخمها، ويؤدي بالضرورة الى المزيد من التمزق والصراع والاقتتال في اليمن، حتى تسيل دماء اليمنيين انهاراً، ويعود اليمن الى عهد الظلام الذي ظل فيه تعيساً، على نقيض اسمه الذي يجب أن يكون (اليمن السعيد) كما كان دائماً □

يؤدي الى اقتتال بين ابنائه، الى ان تعود مشكلة الصراع وتصدر الى «الاطراف».

فلقد اثبتت التجارب، بأنه إما أن ينجح نظام ما في تصدير مشاكله الى الاطراف مع النظام الآخر، فيكون ما يسمى الاقتتال بين الشطرين، أو يفشل في تصديرها، فيكون الاقتتال داخل الشطر الذي يحكمه هذا النظام ذاته. وهذه القاعدة هي التي تحكم اليمن في ظل الصراع على الوحدة وحولها. فتبقى الوحدة هي الحل الوحيد، ليس فقط لوقف دورة الصراع بين شطري الوطن، ولكن للقضاء على دوامة الصراع والتمزق ذاته الذي يطحن الشطرين، كل على حدة، بسبب الاختناقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يسببها التشطير، حيث يفقد كلا النظامين مقومات الدولة بمعزل عن الآخر.

- ويظل الاحتمال الأكثر تفاؤلاً ان يتمكن اليمنيون - كما تعودنا عامي ١٩٧٢ - ١٩٧٩ - من ان يفرضوا الوحدة بديلاً للاقتتال، وان تكون الاحداث الدامية التي مر بها الوطن مؤخراً قد استطاعت ان تخلق وعياً مدركاً لأهمية الوحدة - وهو ما نلمسه حالياً - كبديل لكل التمزق والصراعات، وان تتمكن القوى الخيرة والوحدوية يميناً وعربياً من الضغط على النظامين، واجبارهما على تنفيذ اتفاقات الوحدة والاستفتاء الفوري على مشروع الدستور، واقامة المؤسسات الوحدوية التي ينص عليها. وهذا ما سنبقى ننتظره، ونتوقع ان يسعى اليه الوحدويون.

رابعاً: الطريق الى الوحدة اليمنية

ان إعادة تحقيق الوحدة اليمنية، تتطلب جهود جميع القوى الوطنية والقومية الخيرة، وهي قبل ذلك تتطلب وعياً وحدوياً عميقاً، والتزاماً كاملاً بالاهداف والوثائق الوحدوية، وتغليب المصلحة الوطنية العليا على المصالح الخاصة. وبهذا الصدد، فإننا نطرح باختصار تصورنا للطريق الى الوحدة اليمنية على النحو التالي:

- محاربة كل الظواهر والعوامل المعيقة للوحدة، وفي مقدمتها القبلية والطائفية والمذهبية، والوقوف بشدة في مواجهة «التدخل» الخارجي، وفضح كل القوى والفئات التي تقف في مواجهة الوحدة، أي كان موقعها في المجتمع.

- فتح المجال - بالديمقراطية - لجميع القوى الوطنية الوحدوية في (الشطرين) للتعبير عن رأيها في كيفية قيام الوحدة والإسهام في تقريب يومها وصنعها.. ان الديمقراطية هي إحدى الضمانات الأساسية لقيام الوحدة. وقد اثبتت التجارب ان محاولة أي فئة أو قبيلة أو طائفة الانفراد بالسلطة والهيمنة على الآخرين، تؤدي دائماً الى التمزق والانقسام.

- اتخاذ اسلوب التعددية السياسية كأسلوب أمثل للديمقراطية ضمن الالتزام الوحدوي، والايمان الكامل بأهداف الثورة ومبادئها.

- رفض كل الصيغ التي تجعل من مسألة ما يسمى بالوحدة الوطنية في شطر من اليمن، مقدمة وأساساً للوحدة الوطنية لليمن، لأن الاطار الوحيد للوحدة الوطنية هو اطار اليمن الواحد.

- إتاحة الفرصة للقوى الشعبية للتعبير عن قناعاتها الوحدوية، من خلال بناء جميع